الحماية المؤسساتية الدولية للطب الشعبي التقليدي

International institutional protection of traditional folk medicine

د/عبد اللالي سميرة

جامعة امحمد بوقرة_بومرداس، (الجزائر)

s.abdellali@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/05/23 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يهدف هذا المقال لدراسة الطب الشعبي التقليدي بإعتباره موروث ثقافي إجتماعي، فبالرغم ما حققه الطب الحديث من إنجازات حضارية إلا أنه لا يزال الطب الشعبي التقليدي واسع الإنتشار خاصة في الدول النامية كما أنه في زيادة مستمرة حتى في الدول المتقدمة، ويلعب الطب الشعبي التقليدي دور كبير في علاج الكثير من الأمراض والأعراض. ولقد ساهمت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في حماية هذا الموروث الثقافي التقليدي.*

الكلمات المفتاحية: *الطب الشعبي؛ منظمات دولية؛ منظمات إقليمية؛ المعارف التقليدية؛ موروث ثقافي؛*

Abstract*: This article aims to study traditional folk medicine as a socio-cultural heritage.*

Despite the civilizational achievements of modern medicine is still widespread, especially in developing countries, and it is constantly increasing even in developed countries, and folk medicine plays a great role in treating many diseases and symptoms.

Many international and regional organizations have contributed to the protection of this traditional cultural heritage.

key words: *folk medicine; international organizations; regional organizations; traditional knowledge; cultural heritage;*

.مقدّمة:

يعتبر الطب الشعبي التقليدي موروث ثقافي توارثته المجتمعات من جيل إلى جيل وتؤول ملكيته للجماعة التي ينتسب إليها و يرتبط ارتباطا وثيقا بالصيدلة و البيئة و التنوع البيولوجي و يعتبر عنصر من عناصر المعارف التقليدية باعتبارها تراث لا مادي ويلعب الطب الشعبي التقليدي دورا مهما في علاج الكثير من الأمراض.

وخلافا لحقوق الملكية الفكرية الأخرى كبراءات الإختراع والعلامات و المعلومات غير المفصح عنها والرسوم والنماذج الصناعية والأصناف النباتية الجديدة والدوائر المتكاملة التي تحظى بالحماية القانونية الوطنية والدولية بموجب اتفاقيات دولية وعلى رأسها اتفاقية تريبس، لا نجد ما يقابله من حماية للطب الشعبي التقليدي وهذا ما نتج عنه إستلاء غير مشروع على معارف السكان الأصليين والمحليين ،لهذا تسعى الدول النامية جاهدة أن تجد إطارا دوليا للحفاظ على هذه المعارف والحد من الاستلاء غير المشروع عليها ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية الطب الشعبي التقليدي؟

حاولنا الإجابة على هذه الإشكالية وفق المنهج الوصفي لشرح الإطار المفاهيمي للطب الشعبي التقليدي و كذا المنهج التحليلي للنصوص القانونية الدولية والإقليمية لتحديد مساهمة المنظمات في حماية هذا الموروث الثقافي وهذا وفق خطة ثنائية نتناول فيها الإطار المفاهيمي للطب الشعبي التقليدي ودوره في العلاج، ودور المنظمات الدولية والإقليمية في حمايته.

1. الإطار المفاهيمي للطب الشعبي التقليدي و دوره في العلاج

يعتبر الطب الشعبي التقليدي موروث ثقافي توارثته المجتمعات من جيل إلى جيل و تؤول ملكيته للجماعة التي ينتسب إليها إذ يعتبر عنصر من عناصر المعارف التقليدية و يرتبط ارتباطا وثيقا بالأعشاب الطبية و علم الصيدلة و البيئة و التنوع البيولوجي ،كما يلعب الطب الشعبي التقليدي دورا مهما في علاج الكثير من الأمراض.

1.1 الإطار المفاهيمي للطب الشعبي التقليدي:

قبل إعطاء مفهوم للطب الشعبي التقليدي لابد من إعطاء مفهوم للمعارف التقليدية و الموارد الوراثية المرتبطة بها، وكذا إعطاء تعريف للنباتات الطبية.

1.1.1 تعريف المعارف التقليدية و الموارد الوراثية المرتبطة بها:

لقد عرف القانون النموذجي الإفريقي (القانون النموذجي الإفريقي لحماية الجماعات و المزارعون و مربي النباتات و تنظيم الوصول إلى موارد الوراثية سنة 2000 المنبثق من منظمة الوحدة الإفريقية.)

المعارف التقليدية "بأنها المعارف المحلية اللازمة لصون الموارد الوراثية و استخدامها المستدام بما في ذلك تلك التي تمثل قيمة اقتصادية أو اجتماعية و التي نشأت و تناقلتها الأجيال في مجتمع محلي".

كما عرفتها اتفاقية التنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992 انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95. 163 ، 1995) بموجب المادة 8 الفقرة ي، بأنها "كافة المعارف والإبتكارات و الممارسات للجماعات الأصلية و المحلية التي تجسد أساليب الحياة ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي و استخدامه على نحو قابل للاستمرار".

كما جرت مناقشة مهمة على مستوى اللجنة الحكومية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (المنظمة العالمية للملكية الفكرية أبرمت في ستوكهولم 1967/07/14 و دخلت حيز التنفيذ سنة 1970 تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية و أصبحت إحدى الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة ، 1974) بشأن تعريف المعارف التقليدية و مدى إمكانية حمايتها من خلال حقوق الملكية الفكرية، و قد أدت المناقشة إلى نتيجة مفادها أن حماية الملكية الفكرية للمعرفة التقليدية يمكن تطبيقها على الأشكال العامة الثلاثة لهذا الموضوع:

1. الحماية الممتدة إلى المحتوى أو الفكرة المعرفة و الثقافة.
2. الحماية الممتدة إلى الشكل و التعبير أو التمثيل للثقافات التقليدية.
3. الحماية الممتدة إلى الصيت و الطابع المميز للعلامات و الرموز و الدلائل و الأنماط و القرارات المرتبطة بالثقافة التقليدية (عبد الرحمن، 2009، صفحة 14) ويقصد بالموارد الوراثية هي مجموعة المعارف والابتكارات والممارسات التراثية العلمية والتقنية والتي تغطي طائفة من مجالات المعرفة مثل المعارف الطبية و الصيدلية و البيئية و البيولوجية و الزراعية فهي تدخل ضمن المعارف التقليدية أي أن المعارف التقليدية تشمل الموارد الوراثية.

وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجد أنه عرف المعارف المرتبطة بالموارد البيولوجية في القانون رقم 14- 07 المتعلق بالموارد البيولوجية (القانون رقم 14-07 المؤرخ في 19 أوت 2014، المتعلق بالموارد البيولوجية و حفظها و صونها و تداولها و نقلها و تثمينها و التقاسم العادل و المنصف للمنافع الناتجة عن استعمالها، و كذا المعارف المرتبطة بها) في نص المادة الثالثة الفقرة 10 حيث جاء فيها "المعارف المرتبطة بالموارد البيولوجية هي المعارف الضرورية للمحافظة على الموارد البيولوجية واستخدامها" والملاحظ أن المشرع الجزائري اقتصر في هذا القانون على حماية الموارد البيولوجية دون أن يمتد إلى المعارف الأخرى كالصناعات التقليدية.

وتتميز هذه المعارف التقليدية بعدة ميزات أهمها:

- أنها تشمل كافة ميادين النشاط الإنساني في كافة المجالات العلمية و الفنية و الأدبية و الطبية.
- لها طابع روحي و عقائدي تعكس هوية تلك الجماعة أو الطائفة.

- إنها ذات طبيعة تراكمية أي توارثها الأجيال جيل بعد جيل، و هي مرآة عاكسة للمجتمع و تجذره في التاريخ.
- لها طابع جماعي لذا لا تستجيب لآليات الملكية الفكرية التي تعطي الحق للمبدع على أساس العمل الفردي.
- تنظم المعارف التقليدية، فهذه الأخيرة تتنقل من جيل إلى جيل لذلك فهي غير موثقة.

2.1.1 تعريف النباتات الطبية:

يمكن تعريف النباتات الطبية بأنها " تلك النباتات التي تحتوي في كل عنصر من أعضائها المختلفة على مادة كيميائية واحدة أو أكثر بحيث يكون لها القدرة الفزيولوجية على معالجة مرض معين أو على الأقل الحد من أعراض الإصابة بهذا المرض إذا أعطيت للمريض أما في صورتها النقية بعد استخلاصها من المادة النباتية أو إذا تم استخدامها و هي مازالت على طبيعتها الأولى أو في صورة عشب نباتي طازج أو مجفف أو مستخلص جزئيا" (نصر أبو الفتوح فريد حسن، حماية حقوق الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية دراسات مقارنة ، 2007، صفحة 177). و لقد عرفها بعض الفقهاء النبات الطبي بأنه :"من أصل نباتي يستعمل طبيا فهو نبات طبي" (نصر أبو الفتوح فريد حسن، حماية حقوق الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية دراسات مقارنة ، 2007، صفحة 177)و يشمل النبات الطبي المملكة النباتية بأسرها و لا نستثني من ذلك أقل النباتات رقيا و لا أدناها مرتبة و ابسطها تركيبا و تطورا، و هكذا نشأ علم العقاقير و هو العلم الذي يبحث في أصل النبات قبل أن يتحول إلى شكل صيدلاني، فهو يبحث في الخصائص النباتية و المجهرية للعقاقير الطبية و مكوناتها الرئيسية و تأثير هذه المكونات الفزيولوجية في جسم الإنسان و الحيوان و طرق تحضيرها و تصنيفها و استخدامها، إذ تدخل النباتات الطبية في تحضير الدواء على شكل خلاصات أو مواد فاعلة أو مواد خام لإنتاج بعض المركبات الكيميائية و تعتبر القطب الرحب للتخليق الكيماوي لبعض المواد الدوائية مثل مادة الكورتيزون و هرمونات الجنس و بديل البلازما (سميرة، 2019، صفحة 38).

3.1.1 تعريف الطب الشعبي التقليدي:

عرفه الفقيه فوزي عبد الرحمن:"هو أساليب و طرق معينة تستعمل فيه غالبا الأعشاب والنباتات الطبية على شكل خلاصات كيميائية بتأثير بعض المعتقدات و الأفكار السائدة في مجتمع ما. "

ولقد عرفت منظمة الصحة العالمية الطب الشعبي التقليدي "بأنه ممارسات طبية متفاوتة تستخدم أساليب و معارف و عقائد متنوعة، كما تشمل استخدام النباتات و الحيوان أو الأدوية ذات القاعدة المعدنية أو جميع ذلك، و المعالجات الروحية و الطرق اليدوية و التمارين التي تطبق منفردة أو بالمشاركة بقصد تشخيص الأمراض و معالجتها أو تجنبها "و يمكن أن يستخدم الطب الشعبي التقليدي في بعض المعالجات الدوائية باستخدام الأعشاب الطبية. وقد عرفت الجمعية الطبية الأمريكية الطب الشعبي على أنه "مصطلح كثيرا ما يستخدم في المراجع العلمية بالتبادل مع مصطلح الطب البديل المكمل "

.

ويحفظ الطب الشعبي بين الشعوب البدائية ويتناقل بالتراث الشفوي بوصفه جزءا من التقاليد الاجتماعية و الأدب الشعبي.

ويمكن للطب الشعبي التقليدي أن يقنن و ينظم بشكل واسع و منهجي و مفيد بتقديم خبرات لآلاف السنين و بالمقابل يمكن أن يكون في منتهى السرية و الخفاء و محدودا محليا بشكل كبير.

وتتعدد أنواع الطب الشعبي التقليدي نذكر منها: العلاج بالرقية، التعاويذ، المكمدات، الحجامة، استخدام دودة العلق، الكي و التدليك، كما عرفت الجراحة منذ آلاف السنين و تقتصر على التجبير، و تتكون الأدوية المحلية في الأغلب من الأحيان و مراهم مستحضرات من الأعشاب و البذور، الطب الصيني (طب الوخز بالإبر)، العلاج بالطاقة، العلاج باليوغا، العلاج بالإيروفيدا، العلاج بسم النحل ... الخ.

ولقد أصبح الطب الأصيل أو التكميلي واسع الإنتشار و يختلف اختلافا ملحوظا عن الطب الإخلافي أو الطب الحديث.

2.1 استخدامات الطب الشعبي التقليدي في العلاج و انتشاره:

لقد أصبح الطب الشعبي التقليدي واسع الانتشار سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة وهذا نظرا لأهميته في تحقيق الرعاية الصحية و كذا أهميته الاقتصادية، غير أنه رغم أهميته إلا أن هناك مخاطر تهدد بالاستيلاء عليه.

لذا نتناول في هذا المطلب دور الطب الشعبي التقليدي في الدول المتقدمة، و دوره في الدول النامية كما نتطرق إلى المخاطر التي تهدد الطب الشعبي التقليدي

1.2.1 دور الطب الشعبي التقليدي في العلاج في الدول المتقدمة:

لقد أكدت الدراسات التي أعدتها منظمة الصحة العالمية أن الدول المتقدمة تعتمد على الطب الشعبي التقليدي بنسبة 80 % في الرعاية الصحية.

حيث بدأت الدول المتقدمة في الإهتمام بنظام العلاج الذي يعتمد على النباتات، و ذلك تحت وطأت إرادات الشعوب المتقدمة التأثيرات الضارة للأدوية، و رفضهم للمضادات الحيوية (عمارة، 2010، صفحة 385) حيث تعالت الأصوات بأن الأدوية الكيميائية شفاء للأعراض وليس للأمراض فضلا عما تسببه من أعراض جانبية خطيرة فقد تفوق في بعض الأحيان الفائدة المرجوة من الدواء الكيماوي (شيفا، 2001، صفحة 82)، وهذا ما خلص إليه البروفيسور البريطاني توماس ماكيون حيث انتهى في دراسته إلى أن العقاقير الطبية لم تحدث سوى تأثير ضئيل بسبب خفض معدلات الوفاة الناجمة عن الأمراض العصرية مثل تصلب الشرايين و السرطان، فهي ليست سبيلا فعالا للعلاج بشكل قاطع فضلا عن مخاطرها الأخرى التي تؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة، و هذا هو سبب عودة الأدوية العشبية لاحتلال مساحة كبيرة في الصيدليات مرة أخرى، هذا من جهة و من جهة أخرى فالأدوية الكيماوية لها آثار جانبية في حين أن الأدوية العشبية تنتفي فيها الآثار الجانبية إذا تم تناولها في حدود الجرعات المحددة من طرف طبيب أو صيدلي مختص في الطب الشعبي، بل قد تزيد من مناعة الجسم ضد المرض على المدى الطويل (لقد نشرت مجلة Journal American association تقارير حول الاثار الجانبية للأدوية و أفادت بأن الاثار

الجانبية للدواء السبب الرابع في الوفاة، و هذه الأعراض لم تنتج عن الأخطاء الطبية، بل حدثت في حدود الجرعات التي أوصت بها إدارة الغذاء و الدواء الأمريكية.) إذا أن التقارير أشارت إلى تقوية المناعة بواسطة الطب الشعبي التقليدي بين المصابين بفيروس الإيدز و نقص المناعة و كذلك فيروس كوفيد 19.

وتجدر الإشارة إلى أن المواد الفاعلة في الأعشاب لا تنفرد بجزء واحد له علاقة بجزء خاص في الجسم دون أن يكون له تأثير آخر في غيره من أجزاء الجسم. حيث جمع الله سبحانه و تعالى المادة الفاعلة لعلاج العديد من الأمراض في عشبة واحدة، و حتى و لو تغيرت طرق استعمالها بما يقتضيه المرض الذي يتم علاجه بها، و هذا ما لا يوجد في الدواء الكيماوي.

كما تعتبر النباتات الطبية أساس لعلم الكيمياء، فمن المستحيل إتباع علاج طبي دون أن يكون للنبات دخل فيه، سواء كان علاج أساسي أو كغذاء مكمل للعلاج (هور، 2002، صفحة 31).

ولقد اهتمت الشركات الدوائية الكبرى بالأعشاب، فعلى سبيل المثال قامت شركة أركو فارما الفرنسية للنباتات العشبية الطبية بتطوير التداوي بالأعشاب و تقديمها إلى المستهلك في أشكال صيدلانية مغايرة عالية الجودة و مضمونة الفاعلية، فيستعمل الإنسان الجزء من النبات في صورة أمنة و بطعم مقبول و يكون ذلك عن طريق كبسولة محضرة، و منه تكون أكثر فاعلية و يتم امتصاصها داخل الجسم بصورة سهلة و مفيدة (نصر أبو الفتوح فريد حسن، حماية حقوق الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية دراسات مقارنة ، 2007، صفحة 181).

ومن خلال بعض الإحصائيات لمنظمة الصحة العالمية في استخدام الطب الشعبي التقليدي وممارسته في جميع أنحاء العالم ،ففي أستراليا ازدادت بسرعة ملحوظة الزيارات التي يستقبلها مهنيين الطب الشعبي كالمختصين بالوخز بالإبر و ممارسي الطب اليدوي و بلغت 30%خلال فترة 2005/1995، و يستعمل في 183 دولة على الأقل.

إذ يعتبر الطب الشعبي الوخز بالإبر من أهم فروع الطب التقليدي انتشارا في الدول الغربية والعربية على السواء و تشير التقارير المقدمة من 129 دولة أن 80% من هذه البلدان أصبحت تعترف بالوخز بالإبر (بديع، 2005، صفحة 13). في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد ما لا يقل عن 2000 طبيب مختص في الوخز بالإبر.

2.2.1 دور الطب الشعبي التقليدي في العلاج في الدول النامية:

لقد أكدت الدراسات أعدتها منظمة الصحة العالمية أن 80% من الدول الإفريقية والأسيوية وأمريكا اللاتينية تعتمد على الطب الشعبي التقليدي في الرعاية الصحية الأساسية.

ولعل سبب انتشاره في الدول النامية يرجع إلى:

- أنها دول تزخر بالمعارف التقليدية أكثر من 90% من موارد العالم البيولوجية في هذه الدول، أكثر من 75% من النباتات التي تستخرج منها الموارد الفاعلة التي يمكن استخدامها في صناعة الدواء بدأت في صورة التراثيات من خلال وصفات طبية لذا أصبح في معتقداتنا أن هناك نبات معين يصح لعلاج مرض معين (البدواري، 2005، صفحة 2).

- قلة تكلفة الأدوية العشبية مقارنة بالأدوية الكيميائية خاصة في المناطق الريفية الأكثر فقرا، وقد تكون الرعاية الطبية الوحيدة المتاحة لهم.

- أكثر شعبية لأنه تمكن داخل مجموعة واسعة من المؤمنين به ذوي المعتقدات.

3.2.1 المخاطر التي تهدد المعارف التقليدية:

تتيح أنظمة حقوق الملكية الفكرية مكافأة لأصحابها، إلا أنه لا يوجد نظام قانوني يكافئ أصحاب المعارف المحلية، و لذا ظهرت مخاطر تهدد المعارف التقليدية بإختفائها و الاستيلاء عليها، و هناك سلسلة من التهديدات المتداخلة و التي تؤثر بدرجات متفاوتة على الحفاظ على المعارف التقليدية،مثل:

1. عدم إحترام المعارف التقليدية لأصحابها بل و عدم الاعتراف بهم.
2. كثيرا ما تهمل المعارف التقليدية لأنها تعتبر غير قابلة للبقاء و قد تحمل هذه وصف سلبي باعتبارها تخلق و خرافة في أوساط الحكومات و بالتالي منعدمة القيمة.
3. كثيرا ما يساء تقييم المعرفة التقليدية بسبب اعتبارها غير مجدية و غير عملية.
4. صعوبة تعريف و تحديد هوية صاحب هذه المعارف.
5. المعرفة التقليدية لا تقبل التقنين أو التصنيف وفقا للأساليب العملية و التقنية الحديثة (عبد الرحيم، 2009، الصفحات 17-18).

و لقد ساهمت المعارف التقليدية عبر الأزمنة في تطور الصناعة و الزراعة و الطب و الصيدلة، وخاصة ما يتعلق بصناعة الأدوية و الغذاء، كما استخدمت المعارف التقليدية أيضا في صناعة العطور والمبيدات الحشرية و الأقمشة و مستحضرات التجميل (عبد الرحيم، 2009، صفحة 34).

و بظهور التكنولوجيا الحيوية أو ما يطلق عليه أيضا التقنية البيولوجية و استخدام الهندسة الوراثية، و تزايد عدد براءات الاختراع الممنوحة لهذه التكنولوجيا حيث برزت أكثر قيمة للمعارف التقليدية، باعتبارها مصدرا للكثير من اختراعات التكنولوجيا الحيوية، و يقصد بالتكنولوجيا الحيوية هي مجموعة التقنيات المتراكمة التي تتم باستخدام عمليات خلوية و جزئيات بيولوجية بقصد القضاء على المشاكل الصحية و الغذائية و الزراعية و الصناعية و البيئية.

ففي مجال البيوتكنولوجيا الزراعية تكرست الجهود لتعديل التكوين الوراثي من أجل استنباط أصناف نباتية جديدة.

وفي مجال المنتجات الدوائية المشتقة من الموارد الحية قد تم استنباط العديد من الأدوية من النباتات و الكائنات الحية، حيث بلغ قيمة الأدوية المستخلصة من الأعشاب الطبية في العالم حوالي 43 مليار دولار أمريكي سنويا، كما أن الدراسات التي أجريت في عام 1996 تشير إلى أن أكثر من 500.000 طلب براءة اختراع، قدمت لتشمل اختراعات تستمد من الموارد البيولوجية مثل المواد المستمدة من النباتات و الحيوانات (عبد الرحيم، 2009، صفحة 34).

ونظرا للاستيلاء غير المشروع على هذه المعارف للسكان الأصليين و الجماعات المحلية تسعى الدول النامية أن تجد إطارا شرعيا على المستوى الدولي للحفاظ على المعارف التقليدية و الحد من الاستلاء غير المشروع لها.

2. دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية الطب الشعبي التقليدي

ساهمت العديد من المنظمات الدولية في حماية الطب الشعبي التقليدي ولعل أهم منظمة هي منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وكذا الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو و منظمة التجارة العالمية كما ساهمت المنظمات الإقليمية في تشجيع استعمال الطب الشعبي والتعاون في مجال الأبحاث العلمية و الطبية والبحث في أسباب انتشار الطب الشعبي التقليدي حيث اهتمت بتبادل المعلومات بين الدول، ولعل أهم هذه المنظمات، الوكالة الأوروبية لتقييم المنتجات الطبية و منظمة التعاون الأوروبي للمعالجة بالأعشاب والإتحاد الأوروبي.

1.2 دور المنظمات الدولية في حماية الطب الشعبي التقليدي:

نتناول المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، منظمة الصحة العالمية، الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، منظمة اليونسكو ، منظمة التجارة العالمية.

1.1.2 المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

لقد اعترفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بمساعي الدول النامية في حماية معارفهم التقليدية ونظرا لاستفحال ظاهرة استنزاف المعارف التقليدية و الثروات البيولوجية من طرف الدول المتقدمة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، بات من الضروري على الدول النامية أن تفكر في طرق لحماية هذه المعارف، و لقد جاءت فكرة توثيق المعارف التقليدية من خلال تطويع الأنظمة الفكرية الأخرى و استخدامها للتعامل مع مبتكرات الناس الأصليين، و قد قامت الكثير من المجتمعات الأصلية والمحلية و المنظمات التي تمثلهم باستخدام تسجيلات أو قواعد بيانات تنفرد بها المعارف و المبتكرات والممارسات التقليدية، و من بين هذه الدول المعنية استراليا، البرازيل، الفلبين، كندا ... الخ، و تقوم بتجميع هذه البيانات لمصلحتها الذاتية. و قد رحبت بالفكرة باعتبارها مفيدة لتنظيم المعرفة التي تمكن من حماية أفضل و إدارة أفضل لموارد المجتمعات و تهدف هذه السجلات إلى:

1. استمرار وصيانة المعرفة التقليدية.
2. الحماية ضد الاستلاء عليها بطرق غير شرعية و ذلك بمنع منح حقوق فكرية عليها.
3. توعية المجتمعات الأصلية بقيمة هذه المعارف.
4. استعمال السجلات أو قاعدة البيانات كجزء من نظام تشريعي لتأكيد حقوق أصحابها (عبد الرحمن، 2009، صفحة 24،22).

ولقد اعترفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بمساعي الدول لاستعمال قواعد البيانات السجلات في سبيل حفظ و حماية المعارف التقليدية و الموارد البيولوجية، إذ اختلفت هذه المعارف من حيث

المقاصد التي تتم السعي لحمايتها، هل هدفها هو حفظ و تنظيم تلك الموارد لتمكن الجمهور للوصول إليها، أم السعي نحو حماية تلك المعارف، و ما يترتب على هذه المساعي من آثار تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وهذا ما يحول دون الاستغلال التجاري لصالح حائزي هذه المعارف، وكذا حق المجتمع بالاستفادة من تلك المعارف، وما له من أثر سلبي على الصحة العامة خاصة ما يتعلق بالطب الشعبي التقليدي، و يكمن دور هذه السجلات و استخدامها كوسيلة دفاعية لحماية المعارف التقليدية وقواعد الجرد، ويمكن أن يكون مرجعا عند مرحلة فحص براءات الاختراع مثل منح البراءة، ولكن رغم ذلك ظهرت الكثير من القضايا التي تحتاج إلى جهود لمعالجتها و منه كيف يمكن كفالة تجميع المعارف التقليدية و تمثيلها و الحصول عليها بما يتوافق مع المجتمعات الأصلية، و كيف يكفل المشاركة في إنشاء هذه السجلات وقواعد البيانات مع واجب المحافظة على سرية تلك المعلومات، وأيضا الوضع القانوني للمعلومات المخزنة ... الخ، و خاصة في إطار التبادل الدولي أي الخارجي للمعلومات، لذا يثار مشكل قانوني ومشكل عملي فقد لا توجد حماية مماثلة في الدول الأخرى خاصة في غياب نظام دولي يمتثل به المجتمع، وهذا ما أدى إلى سعي العديد من المنظمات الدولية لتوثيق هذه المعارف بالإضافة إلى الجهود الوطنية.

ولقد أسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية لجنة حكومية دولية معنية بشؤون الملكية الفكرية و الموارد الوراثية و المعارف التقليدية و الفلكلور، و التي أنشأت في إطار الدورة السادسة والعشرون للجمعية العامة للدول الأعضاء في المنظمة و التي عقدت في سبتمبر/ أكتوبر 2007.

ففي اجتماعات اللجنة المتقاضية اقترحت الدول المشاركة في إنشاء قاعدة لبيانات المعارف التقليدية، ومن بين الدول نيوزيلاندا و كذا الولايات المتحدة الأمريكية و عبرت عن رأيها لا يمكن إعطاء حماية فعالة و كافية لهذه المعارف دون قاعدة بيانات. غير أنه رأت فنزويلا ضرورة استبعاد الموارد الوراثية من قاعدة البيانات لاعتبارات دينية و أخلاقية، و كذا مصر التي ترى ضرورة تأمين قاعدة البيانات ضد الاستخدام غير المشروع و ضد سقوط النباتات في الملك العام، يجب أن تكون هذه الحماية آلية كالعلامة أي يمكن تجديدها مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية هذه المعارف التي لا يمكن تسجيلها عكس العلامة، و أنه يجب أن يكون التوثيق لمصلحة المعارف و ليس قيدا على أصحابها، و أن لا يؤدي هذا التوثيق إلى إتاحة المعارف للجميع.

وفي الإجتماع الرابع للجنة الذي عقد بجونيف في ديسمبر 2002 وافقت اللجنة على مواصلة تطوير قاعدة البيانات التجريبية بوضع شروط التعاقدية و الممارسات المتعلقة بالملكية الفكرية.

والحصول على الموارد الوراثية و تقاسم المنافع باعتبارها أداة عملية لتوفير المعلومات بخصوص قاعدة البيانات، كما أشارت الوفود إلى ضرورة عدم اقتصار قواعد البيانات على مجرد بيع المعلومات التي تسهل القرصنة البيولوجية، بل يجب إجراء المزيد عن الدراسة للوصول إلى نظم حماية و ذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية.

وفي اجتماعها الخامس في جونيف في 5 جويلية 2003، عبرت الصين عن رأيه و اقتراح وضع قاعدة بيانات كونها مفيدة لحماية المعارف التقليدية و تشجيع الدول الأعضاء للاستجابة بشأن تدوين ما يتعلق

بالمعارف التقليدية، و كذا الحال بالنسبة لوفد البرازيل الذي اعتبرها حماية وقائية، كما عبر الوفد الروسي عن خشيته أن يترتب عن إنشاء قاعدة بيانات إفشاء سرية المعلومات و طالب بأن تتضمن قاعدة البيانات إنشاء سرية المعلومات غير المفصح عنها أو المعروفة من قبل و ليس المعلومات السرية (علي، 2011، صفحة 260،271).

وفي الإجتماع 32 الذي عقد في سبتمبر 2016 حث الدول الأعضاء عن أهمية التعاون و التشاور مع الجماعات الأصلية و المحلية لتحديد الوصول إلى المعارف التقليدية و ذلك على المستوى الداخلي والدولي و تسخير،و تشجيع وضع قواعد البيانات وطنية للمعارف التقليدية و تبادلها و تقسيمها على أن يقتصر النفاذ إليها آليا على مكاتب الملكية الفكرية لتحسين منح حقوق الملكية الفكرية عليها، و أن تبقى هذه المكاتب محافظة على سريتها، كما يمكن إتاحتها للمستفيدين وفقا لقوانينهم العرفية وممارستهم المعتمدة التي تحكم الوصول إلى هذه المعارف و طريقة استخدامها (http : //www.wizes.int).

2.1.2 منظمة الصحة العالمية OMC:

لقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية في مجال الطب الشعبي التقليدي والتكميلي إستراتيجيتين الأولى ما بين 2002 و 2005 (who./edm/trm2002.1) ، أما الثانية كانت ما بين 2014 –2023 (http://www.who.int/about/licensing/copyrigh-form/en/index,hdml,consulte) و قد جاءت استجابة لقرار جمعية الصحة العامة رقم ج ص ع (13-62) حول الطب الشعبي التقليدي و مساعدته للقائمين على شؤون الرعاية الصحية في إيجاد الحلول التي تساهم في تحقيق رؤية لتحسين الصحة من جهة، و تحقيق الاستقلال الذاتي للمريض من جهة أخرى و استندت هذه الإستراتيجيتين على ثلاثة أهداف:

أولا: تطوير الطب الشعبي و دمجه مع أنظمة الرعاية الصحية الوطنية

لقد قامت منظمة الصحة العالمية بدورها في دعم و تطوير الطب الشعبي في إفريقيا و آسيا و يتضمن ذلك مساعدة الدول الأعضاء في تطوير السياسة الوطنية و التنظيمات و تسهيل تبادل المعلومات الإقليمية في هذا الموضوع و دعم الجهود لدعم سلامة المنتجات و توفير الموارد البشرية المؤهلة و المدربة.

و بالتالي اعتراف من المنظمة بأن الطب الشعبي و استخدام النباتات الطبية العشبية يستمر في تشكيل جزء قوي من ثقافة الدولة و تاريخها في شتى أنحاء العالم.

ثانيا: تعزيز استعمال المأمون و الفعال للطب التقليدي الشعبي على تنظيم المنتجات و الممارسات و الممارسين، و يمكن بلوغ هذه الأهداف خلال تنفيذ ثلاثة أهداف إستراتيجية:

- بناء القاعدة المعرفية و صياغة البيانات الوطنية.
- تقوية أسباب المأمونية و الجودة و الفعالية عن طريق الضبط و التنظيم.
- تعزيز التغطية الصحية الشاملة عن طريق إدماج خدمات الطب التقليدي و الرعاية الصحية و النظم الصحية الوطنية (لطرش و ميموني، 2021، صفحة 4).

كثيرا ما تنشأ معالجات الطب الشعبي التقليدي ضمن بيئة ثقافية خاصة جدا و بشكل متزايد قد تنتقل من هذه المعالجات إلى أوساط بيئية أخرى، و لذا يتم التساؤل هل تطبق المعالجات المنقولة بدرجة التدريب و المهارة و المعرفة ذاتها التي نشأت فيها؟ مثلا الوخز بالإبر أصبحت المعالجة به شائعة على المستوى العالمي لذا قامت منظمة الصحة العالمية بالعمل على توحيد مسمياته كما طورت البحوث السريرية، و هذا ما ساعد في تنظيم هذا النوع من المعالجات كما قامت المنظمة بتنظيم طرق ضبط الجودة للأدوية الطبية و العشبية.

ثالثا: إتاحة المعلومات حول الطب الشعبي التقليدي:

لقد قامت منظمة الصحة العالمية في إتاحة المعلومات بخصوص الطب الشعبي و يتضمن ذلك مرجعية مرخصة حول الأعشاب الطبية ودليل إرشادي حول السياسة الوطنية و التدريب الجيد وانتقاء واستخدام المعالجات، كما تسهل المنظمة تبادل المعلومات، كما قدمت المنظمة معلومات عملية حول سلامة ونجاعة وضبط الجودة للبيانات الطبية واسعة الاستعمال و يشمل ذلك مختصرات وجيزة حول ملامح السياسة الدوائية لنباتات طبية و لوائح جدولية للمكونات الرئيسية للنباتات وتعليمات كيفية ضبط الجودة للموارد العشبية المشتقة من النباتات كما خلصت الدراسة الاستعمالات الطبية في ثلاثة:

مصنفات علم الأدوية، علم الجرعات، موانع الاستعمال و تحذيرات من التفاعلات الضارة الكامنة و هي من المراجع الهامة للمصادر الصحية الوطنية (استراتيجية منظمة الصحة العالمية للطب الشعبي 2014، 2023، صفحة 11،12).

كما تمد المنظمة مساعدات للعديد من المنظمات التي تعمل في مجالات الطب الشعبي و منها منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO(http//www.fao.org/..food and.

3.1.2 وكالات الأمم المتحدة:

نتناول في هذا الفرع منظمة الأغذية و الزراعة (أولا)، و مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة و التنمية (ثانيا)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ثالثا)

أولا: منظمة الأغذية و الزراعة FAO:

إن مهمة منظمة الأغذية و الزراعة الأساسية هو رفع مستويات التغذية و أساسيات الحياة و تحسين المنتجات الزراعية و تحسين وضع سكان الريف، كما أن الأولوية النوعية للمنظمة هي تشجيع استمرارية تطوير الزراعة في الأرياف حيث وضعت المنظمة إستراتيجية طويلة للمحافظة على الموارد البيولوجية و صيانتها، و الحفاظ على النباتات الطبية.

و قد تعاونت منظمة التغذية و الزراعة مع منظمة الصحة العالمية بشأن النباتات الطبية الانتقائية بتزويدها ببيانات البحث.

ثانيا: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة و التنمية:

من أهداف هذا المؤتمر تتمثل في زيادة فرصة الدول النامية في تطوير و مساعدتها في مجابهة التحديات الناشئة عن العولمة ، و إن كثيرة من منتجات العالم يعتمد على المعرفة التقليدية و تمثل موارد

رئيسية في الدخل و الغذاء و الرعاية الصحية و إن معظم الموارد النباتية الوراثية و الأشكال الأخرى الحيوية و المختلفة تنشأ و تتكاثر في الدول النامية و لذلك حرصت و اهتمت منظمة الأمم المتحدة بشأن التجارة و التنمية بالحماية للحفاظ على المعارف التقليدية الشفهية، و قد أقرت حديثا بان معارف الطب الشعبي التقليدي قد وضعت في غير موضعها المناسب وقامت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية و عقدت مؤتمر و تجسد ذلك في وضع ورشات عمل إقليمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن قوانين الملكية الفكرية الخاصة بالطب الشعبي التقليدي و هذا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الفاعلة في المؤتمر(unido).

ثالثا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تهتم هذه المنظمة بالمواضيع المتعلقة بالاقتصاد التكاملي و تحقيق البيئة السليمة و الاستخدام الإنتاجي في السياسة على مستوى المشاريع و المؤسسات. و كان مؤتمر الأمم المتحدة لسنة 1986 حول الخبرات قد أوصى بتشجيع واسع للبحوث حول تطوير و توزيع الأدوية العشبية و التعاون مع أنظمة الرعاية الصحية خاصة في الدول النامية كما أوصى بدعم الاستخدام الصناعي للأعشاب الطبية بما في ذلك الإنتاج الصناعي للأدوية العشبية و تطوير التكنولوجيا منتجات الأدوية العشبية و تدعم هذه المنظمة منظمة الأمم المتحدة.

و تسعى الدول النامية لبناء صناعات لإنتاج الأدوية العشبية، كما تشارك العمل مع منظمة الصحة العالمية بإنتاج أدوية المرتبطة بالنباتات الطبية الانتقائية (http : //www.unido.ong).

4.1.2 منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم (منظمة اليونيسكو):

منظمة اليونسكو هي فرع من فروع الأمم المتحدة لعبت هذه المنظمة دورا في حماية التراث الثقافي الطبيعي العالمي، و كذلك في صون التراث الثقافي غير العادي، و يتجلى ذلك في إبرام العديد من الاتفاقيات، الأولى تسمى: "الإتفاقية الخاصة لحماية التراث الثقافي العالمي"، و الثانية تسمى: "إتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي"، و الثالثة "إتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي".

أما الإتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي الطبيعي العالمي في المعالم الطبيعية المتألفة من التشكيلات الفيزيائية أو البيولوجية و التي لها قيمة عالمية، و تدخل ضمنها الثروات الحيوانية والنباتية، وألزمت الإتفاقية الدول الأعضاء بتعيين التراث الطبيعي الذي يقع في إقليمها وحمايته والمحافظة عليه بإتخاذ سياسة تهدف إلى إدماج هذا التراث في مناهج التخطيط العام واتخاذ تدابير فعالة قانونية و عامة و تقنية و إدارية و مالية فعالة و مناسبة للحماية و المحافظة عليه و القانون في مجال حماية التراث الطبيعي بين الدول يكون تراثا عالميا، وعدم الإضرار بهذا التراث الطبيعي، كما نصت الإتفاقية على إنشاء لجنة حكومية لحماية التراث الطبيعي و التي تقوم بتلقي ملفات الدول بخصوص ممتلكاتهم التراثية، ووضع قائمة الممتلكات المعرضة للخطر و حمايتها و المحافظة عليها، وتستطيع اللجنة التعاون مع منظمات حكومية و غير حكومية في سبيل تنفيذ مشاريعها، كما نصت الإتفاقية على إنشاء صندوق لحماية التراث

الطبيعي العالمي يدعى بصندوق التراث العالمي، "وتتعهد الدول الأطراف بتقديم مهمات لحماية هذا التراث" (علي، 2011، صفحة 245،250) .

أما الإتفاقية الثانية التي أبرمتها اليونسكو و المتعلقة بحماية التراث الثقافي غير المادي المنعقد بباريس في أكتوبر 2003 ودخل حيز التنفيذ في أفريل 2006، حيث تهدف الإتفاقية إلى صون الثقافة التقليدية والفلكلور وإحترام التراث غير المادي للجمعيات و المجموعات المعنية أي إحترام المعارف التقليدية بما فيها الموارد الوراثية و تضع الإتفاقية على عاتق الدول إتخاذ التدابير القانونية و التقنية والإدارية و المالية المناسبة لضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، و ضمان الانتفاع بهذا التراث مع إحترام الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع بجوانب محددة، و إنشاء مؤسسة مختصة بتوثيق التراث الثقافي غير المادي، و تسهيل الإستفادة منه، بالإضافة إلى إنشاء جهاز يختص بصون المعارف التراثية و القيام بتحديد و تعريف مختلف هذه المعارف الموجودة في أراضيها بمشاركة الجماعات المحلية و المنظمات الحكومية و غير الحكومية ذات الصلة، و من أجل ضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي أوجبت على الدول الأعضاء بالقيام بتوعية الجمهور و إجراء برامج تعليمية و تدريسية و إعلام الجمهور بالأخطار التي تهدد هذا التراث، بالإضافة إلى التعاون الدول من خلال تبادل المعلومات و الخبرات و إنشاء آلية دولية لمساعدة الدول الأطراف للحفاظ على هذا التراث (علي، 2011، صفحة 250،252).

أما الإتفاقية الثالثة تهدف لحماية و تعزيز أشكال الثقافي التقليدي و احترام و زيادة الوعي بقيمته على المستوى الوطني و الدولي.

و كما تأكد الإتفاقية الحق السيادي للدول على أشكال التعبير الثقافي، و تضع على عاتق الدول اعتماد الوسائل اللازمة لحمايته و تعزيز و توطيد التعاون بين الدول و حق الأفراد و الشعوب في المشاركة و التمتع بالجوانب الإقتصادية و الثقافية (علي، 2011، صفحة 250،254).

5.1.2 منظمة التجارة العالمية:

وافق مجلس تريبس (اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) احدى الملاحق المرفقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، (الملحق ج)، المبرمة بمراكش بتاريخ 1994/04/15، تسعى الجزائر للإنضمام اليها.) على منح صفة مراقب لمنظمة الصحة العالمية بناءا على أسس خاصة و يمكن لمنظمة الصحة العالمية أن تراقب المواضيع ذات الصلة التي تجرى مناقشتها في منظمة التجارة العالمية و التي تطبق في القطاع الصحي و هذا منذ 1999،كما لمنظمة الصحة العالمية أن تحلل التطبيقات الصحية العمومية لإتفاقية التجارة فيما يتعلق بالصناعات الدوائية.

2.2 دور المنظمات الإقليمية في حماية الطب الشعبي التقليدي:

نتناول الوكالة الأوروبية لتقييم المنتجات الطبية، و منظمة التعاون الأوروبي للمعالجة بالأعشاب والإتحاد الأوروبي.

1.2.2 الوكالة الأوروبية لتقييم المنتجات الطبية:

تهتم هذه الوكالة بحماية و تشجيع الصحة العامة و الحيوانية من خلال جهودها في تقييم عالي الجودة للمنتجات الطبية و تسهيل الإتاحة للمستفيدين للأدوية و ضبط مأمونيتها عبر شبكات المراقبة التشاركية، و في عام 1998 أنشأت هذه الوكالة ورشة عمل خاصة بالمنتجات العشبية، و تعمل الوكالة كمنتدى للدول الأعضاء لتبادل المعلومات و الخبرات بحسب المنتجات الطبية العشبية، كما تحث على مناقشات حول تشريعات موجودة في هذا المجال ، تقدم إرشادات حول تنظيم السماح للأدوية الوطنية في مجال الأدوية العشبية.

2.2.2 منظمة التعاون العلمي الأوروبي للمعالجة بالأعشاب:

تعمل هذه المنظمة على تنظيم حالتها على نحو يحقق الانسجام على المستوى الأوروبي كما تقوم بوضع ملخص لخصائص المنتج حول الأدوية النباتية الخاصة (للمزيد من التفصيل راجع موقع المنظمة على شبكة الانترنت).

3.2.2 الإتحاد الأوروبي:

أنشأ الإتحاد الأوروبي لدعم التعاون السياسي و الإقتصادي و الاجتماعي و تنتدب الدول الأعضاء سلطة عليا في بعض القضايا الخاصة لمؤسسات مستقلة تتمثل في توجهات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

كما وضع الإتحاد الأوروبي في مجال الطب الشعبي سياسة حيث اهتم ب:

1. السياسة و تنظيم الطب الشعبي التقليدي.
2. أبحاث الطب الشعبي التقليدي.

و حاليا يفحص مشروع cost التعاون الأوروبي في مجال الأبحاث العلمية و الفنية الفروق بين الطب التقليدي والطب الاخلافي، و البحث و الممارسة و أسباب تنامي شعبية الطب التقليدي و ما تم التوصل إليه من أبحاث الطب الشعبي، بالإضافة إلى المنظمات السابقة يوجد أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الطب التقليدي و أيضا العديد من الروابط المهنية (موقع شبكة الانترنت العصبة الدولية للمعالجات المثلية) والجمعيات المهنية الدولية الوطنية (راجع مرجع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على شبكة الانترنت.).

3.الخاتمة:

وخلاصة لما سبق نرى بأن الطب الشعبي التقليدي ذات أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية و التي تنفرد بالمعارف التقليدية (المعارف الطبيعية)، و المخزن الهائل المتنوع من الأعشاب والنباتات الطبية، فالكثير من المعارف التقليدية تساعد شركات الأدوية في اختصار الأبحاث و بالتالي تقليل التكاليف بل أيضا معرفة العناصر الفعالة لذا على هذه الدول حماية هذا الثروات بحقوق الملكية الفكرية في إطار النظام الخاص و الفريد لتلافي عنصر الجدة لذا على الدول النامية:

1. وضع قواعد موحدة بعد اختيار أفضل الطرق للمعالجة في الطب الشعبي التقليدي أو الدمج بينها.

2. عمل حصر و تصنيف طرق الطب الشعبي و أنواع المعارف و النباتات الطبية و إتاحتها.
3. عمل بنوك للنباتات الطبية وذلك للمحافظة عليها لأنها أكثرها معرضة للإنقراض (بسبب الهندسة الوراثية).
4. دمج الطب الشعبي في الرعاية الصحية و تبني ذلك من طرف السياسة الصحة في الدولة.
5. عمل مركز عربي موحد للإطلاع على أحدث الطرق العالمية والمعالجات المستخدمة في الطب الشعبي التي حققت نجاحا و تدريب المختصين في مجال الطب الشعبي.
6. الدمج بين الطب التقليدي والطب الحديث على نحو متكامل من أجل رعاية صحية جيدة ومنع حدوث الآثار الجانبية.

4.قائمة المراجع:

1- الكتب:

- عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، أثر اتفاقية تريبس على التنوع البيولوجي و المعارف التقليدية المرتبطة بها، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.

- نصر أبو الفتوح فريد حسن، حماية حقوق الملكية الفكرية في الصناعات الدوائية دراسات مقارنة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007.

- حسن البدواري، المعارف التقليدية و اتفاقيات الملكية الفكرية، حلقة الويبو التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين، مسقط 15 إلى 17 سبتمبر 2005

- فاندانا شيفا، حقوق الملكية الفكرية حماية أم نهب ترجمة السيد أحمد عبد الخالق مراجعة حميد بديع بليح، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001

- جمال عبد الرحمن محمد علي، الحماية القانونية للموارد الوراثية و المعارف التقليدية المتصلة بها، دراسة مقارنة، مكتبة الفيوم، مصر، 2011

2- المقالات

- نجاة ناصر، الطب الشعبي في المجتمع الجزائري، مقال منشور في مجلة الأنثروبولوجيا الأديان، المجلد 10، العدد 50،سنة 2016

- لطرش أمينة ميموني بدرة، مقارنة اثنوغرافية للطب البديل في المجتمع الجزائري، الطب الصيني نموذجا، مقال منشور في مجلة المعيار، المجلد 25 العدد 55، 2021

3- مو اقع الانترنت:

- موقع شبكة الانترنت العصبة الدولية للمعالجات المثلية .http ://www.mllhi.net

- راجع مرجع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على شبكة الانترنت:-htppM//www.who.mt/in ngo/ng112.htn.

- موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:.http : //www.unido.ong

- مشروع اللجنة الحكومية الدولية المتعلق بالملكية الفكرية و الموارد الوراثية و المعارف التقليدية، بحث متاح على الرابط:

Wi/ortkf/ic/34/5 بالرمز http : //www.wizes.int

- موقع المنظمة على شبكة الانترنت http//www.fao.org/..food and.

- موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:http : //www.unido.ong

- موقع المنظمة على شبكة الانترنت hptp://www.info.x.1c.uk/p/ytonet

- موقع شبكة الانترنت العصبة الدولية للمعالجات المثلية http ://www.mllhi.net

- راجع مرجع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على شبكة الانترنت:-htppM//www.who.mt/in ngo/ng112.htn.

4- القوانين:

- القانون رقم 14-07 المؤرخ في 19 أوت 2014، المتعلق بالموارد البيولوجية و حفظها و صونها و تداولها و نقلها و تثمينها و التقاسم العادل و المنصف للمنافع الناتجة عن استعمالها، و كذا المعارف المرتبطة بها، الجريدة الرسمية العدد 48.

5- الاتفاقيات الدولية

- اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992 انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95. 163 الصادر بتاريخ 6 جوان 1995 الجريدة الرسمية العدد 32.

- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) احدى الملاحق المرفقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، (الملحق ج)، المبرمة بمراكش بتاريخ 1994/04/15، تسعى الجزائر للإنضمام اليها.

6- اطروحات الدكتوراه:

- عبد اللالي سميرة، حماية الصحة العامة في إطار النظام القانوني للملكية الفكرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، فرع الملكية الفكرية، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، تاريخ المناقشة 2019/12/05

- ضحى مصطفى عمارة، حقوق الملكية الفكرية و حماية الأصناف النباتية الجديدة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة المنوفية، أفريل 2010.